# حقوق الانسان العربي ومحنة «الخصوصية»

فريدة النقاش (*)

شهد الربع قرن الأخير في مصر ظاهرة ثقافية اجتماعية أخذت تتسع في السنوات الأخيرة، وهي انتقال بعض المفكرين والمبدعين التقدميين من صفوف اليسار الى مواقع التيارات الاسلامية بظلالها المختلفة، حتى أصبح بعضهم محسوبا على الدعاة الأشداء أكثر منه على المفكرين والمبدعين، وهم في موقفهم الجديد أشد عداوة لأفكارهم ومواقعهم السابقة من «المجاهدين» الأصليين ويفخر هؤلاء بالوافدين اليه باعتبارهم الشهادة الأكثر حسما وفعالية في معرض البرهان على إفلاس «الادعاءات» العلمانية واليسارية الغربية على ثقافة الشرق، باعتباره – أي الشرق – مستودع الروح الانساني في مواجهة الغرب المادي الذي هجرته الروح فاستحق الذم بينما استحق الشرق المدح بعد أن توافق معه التائبون أخيرا عن الضلال في متاهات الاسئلة. وفي هدوء اليقين الروحي الجديد لا أسئلة ولا معرفة ضرورية، اذ ان كل ما نبتغيه كان دائما موجودا مسبقا في تراثنا وكتابنا المقدس، وقد أعمانا الضلال وغواية الغرب «المادي» عن رؤية هذه الحقيقة. وفي الانتقال إلى المواقع الجديدة تناغم مع الملايين التي كان العلمانيون والنقديون قد انفصلوا عنها واتسعت الشقة بينها وبينهم لأسباب كثيرة بالغة التعقيد.

حدث هذا الرحيل الجماعي من مواقع اليسار والنقد الى مواقع اليمين واليقين في بيئة موضوعية تهيأت الشروط فيها لمثل هذا الانتقال، الذي بدأ قبل انهيار المنظومة الاشتراكية بزمن طويل. ذلك ان الاتجاه العالمي الى اليمين كان قد أسفر عن نفسه قبل هذا السقوط.

وشهدت الحياة الثقافية الامريكية مثلا في السبعينات وبعد الدور المجيد الذي لعبه المثقفون التقدميون في انهاء حرب فيتنام وفضح طابعها العدواني، شهدت ظهور النزعة المحافظة الجديدة، وعرفت انتقال كثير من مثقفي اليسار المناضلين الى صفوفها.

ولعل أحد أبرز الامثلة التي كانت بمثابة نبوءة مبكرة هي ذلك التأييد غير المشروط الذي قدمه في منتصف الستينات «جون شتاينبيك» للادارة الامريكية في حربها ضد الشعب الفيتنامي، الى حد انه سافر مع القوات الامريكية وكتب مقالات شهيرة عقد فيها مقارنة بين

---

(*) صحافية من مصر

أصابع الطيار الامريكي الذي يقذف «النابالم» على المواقع الفيتنامية وأصابع الموسيقي الذي يعزف ألحانا شجية.

وكان «شتاينبيك» واحدا من رواد الرواية الواقعية التقدمية في الأربعينات والخمسينات، وهو الذي كتب «عناقيد الغضب» عن نضال الفلاحين.

وتواكبت بوادر هذا الانتقال في مصر مع بدء سياسة الانفتاح الاقتصادي والانتقال من صفوف المواجهة ضد الامبريالية والصهيونية الى التوافق معها، واجراء الصلح المنفرد مع اسرائيل، ثم انتعاش الفئات الاجتماعية القديمة التي كانت ثورة يوليو قد استبعدتها، دون أن تصفي مصالحها الاقتصادية بصورة نهائية. وعرف الانفتاح الانفجار المروع للنزوع الطفيلي غير الانتاجي في الرأسمالية المصرية.

وكان نظام السادات الذي ورث الناصرية قد اختار لنفسه استراتيجية ثقافية على أساس الدين، لا فحسب حين سمى نفسه «**محمد** أنور السادات» بل حين سلح الجماعات الدينية في الجامعات لتواجه اليسار، وفتح أبواب أجهزة الاعلام على مصراعيها للدعاة الدينيين ولأكثرهم محافظة ورجعية وأصبح عنوان حكمه هو الشعار الذي أطلقه «العلم والايمان»، وكأنّه يؤسس للاتجاه الذي تزايد فيما بعد لأسلمة العلوم والبحث عن جذور لكل ما هو حديث وجديد في كل ميادين العلم في القرآن الكريم.

توافقت استراتيجية السادات لطبع الدولة بالطابع الديني مع استراتيجية الشركات عابرة القارات التي قامت في سياق تحويل الأمم الى أسواق بانعاش كل اشكال التعصب المذهبي والطائفي والديني والعرقي. وقد تبين – من واقعة مشهورة – مسؤولية مؤسسة «فورد» عن تمويل مشروعات ودراسات استهدفت تأجيج الصراع الطائفي في الهند. كما مولت الجامعة الامريكية في القاهرة دراسة عن خصائص الأقباط المصريين وظفت بعض النتائج الجزئية للعلم لهدف سياسي هو ان للاختلاف الديني في مصر جذورا اتنية، وان هناك مصريين ومصريين آخرين، في وقت كانت فيه قوى الاسلام السياسي المسلح توجه بعض ضرباتها للأقباط ضمن الأعداء الثلاثة الذين حددتهم باعتبارهم «النصرانية واليهودية والشيوعية» وهي تختزل الصراع ضد الصهيونية الى شكل ديني.

وكان نظام السادات قد بنى مشروعيته الجديدة على الانتصار في حرب اكتوبر 1973 بالاضافة الى التوجه الديني – الذي يعنى بمفهوم المخالفة – أن سلفه عبد الناصر كان خارجا بمعنى ما على الدين – وهو الخروج المزعوم الذي استندت اليه جماعة «الاخوان المسلمون» في صراعها الضاري ضد الناصرية.

وكانت حرب اكتوبر نتاجا – من زاوية ما – لآداء عربي تضامني غير مسبوق لعب فيه النفط دورا رئيسيا حين أوقفت الدول النفطية تدفقه الى أوروبا لدعم مصر وسوريا في الحرب العادلة ضد الاحتلال الصهيوني وإجبار الحلفاء الغربيين للعدوّ على مساندة العرب.

ولكن النفط الذي تدفق في المعاقل المحافظة دينيا وقوميا ولد ما نسميه بثقافة النفط و«البترودولار» التي هيمنت على المنطقة بما فيها البلدان غير النفطية الكثيرة السكان وفي مقدمتها مصر. وارتبطت ضمنيا بأموال النفط التي توسعت في انشاء المنابر الصحفية ومحطات

الراديو والتلفزيون القوية بل وفرضت شروطا على الانتاج المحلي في هذه الميادين. وعرف التلفزيون المصري ما يسمى باللائحة السعودية غير المكتوبة والتي ينبغي ان يراعيها منتجو المواد الثقافية والدرامية بخاصة حتى تنفتح أمامهم الاسواق الغنية في السعودية والخليج.

وانعكس هذا الواقع الموضوعي على المعركة الدائرة على أشدها حول حقوق الانسان والمجتمع المدني وحدود الحرية.

ولما كانت مسيرة التنوير في مصر قد تعثرت بسبب ضعف البورجوازية وعجزها امام قوة وهيمنة التيارات الدينية المحافظة فان مسيرة الاصلاح الديني توقفت بدورها. وجرى تهميش التيارات العقلانية والناقدة في المجرى العام للثقافة التراثية ووصل الامر لحد التنكيل بل والقتل مثلما حدث مع نصر حامد أبو زيد كواحد من أهمّ الباحثين في علوم القرآن ودعاة القراءة التاريخية للنصوص الدينية، و«فرج فودة» الذي فضح في سجاله الشجاع مع تيارات الاسلام السياسي المحافظة حقيقة المصالح الاقتصادية التي تتستر وراء الدعاوي الدينية سواء في شركات توظيف الاموال او كشوف البركة او غيرها، وكان أن أصدرت محكمة قرارا بتطليق نصر كمرتدّ، بينما تطوّع شباب بقتل فرج فودة، في اعلان صريح ان حرية الفكر والبحث والاعتقاد والتعبير ليست من الحريات المقررة والمفروغ منها في تطور الاسلام السياسي وتياراته الأشد تعصبا وعنفا، وبرز مفهوم حقوق الانسان الاسلامية التي تفرق هذه الحقوق بالسلب.

وكان أن التبست مفاهيم حقوق الانسان استنادا الى «الخصوصية الثقافية الاسلامية»، ورفض دعاة الخصوصية مبدأ مساواة المرأة بالرجل، وبعث الى الوجود مصطلح «أهل الذمة» الذي أطلق على غير المسلمين، وأغلق باب الاجتهاد الذي كان قد انفتح مجددا.

وخسرت حقوق الانسان بعض ما كسبته معركة القوى الديمقراطية في سبيل التعددية السياسية حين انتقدت هذه القوى غياب الحريات السياسية من التجربة الناصرية وما ترتب على هذا الغياب من مآس وتوجت نضال المصريين في سبيل مجتمع مدني بتعدد حزبي مقيد وصحافة معارضة قوية. وأصبح مفهوم حقوق الانسان العالمية القائم على المواثيق الدولية كمرجعية للبشرية كلها موضوعا للطعن باعتباره «مستوردا» وأصبح دعاة حقوق الانسان مضطرين غالبا لاعتماد المرجعية الدينية اتقاء للهجوم الكاسح عليهم خاصة من قبل هؤلاء المثقفين الذين كانوا تقدميين وانقلبوا على تاريخهم وبما يتوفرون عليه من مهارات لا يملكها الدعاة.

وقلة من دعاة حقوق الانسان هامشية وقليلة الاثر هي التي تطرح الآن المفاهيم المتكاملة والعالمية التي تعلو فوق كل خصوصية ثقافية باعتبارها – اي حرمة الحقوق المتكاملة – انجازا للبشرية كلها كافحت من أجله عبر الانتفاضات والثورات وحروب التحرر والاستقلال.

ولن يكون بوسع هذا الهامش ان يتقدم الى القلب الا مع صعود الحركة الديمقراطية التي اتسع نطاقها من النقابات والاحزاب، والنضال الاجتماعي في المصانع ومواقع العمل ومن أوساط الفئات المهمشة ولكنها حركة ما تزال أعجز من أن تحمي هذا الفهم المتكامل والعالمي لحقوق الانسان، وتدافع عنه، وتصل به الى قاعدة واسعة من الجماهير تستطيع بدورها ان تحميه في المستقبل، اذ ان هذه القاعدة مازالت في الأعمّ الأغلب تدور في فلك ما يسمى بالخصوصية، وتنظر بشك الى دعاة التحرر الفكري ومساواة المرأة ومواطنية الاقباط.